

Distr.: General
15 June 2023
Arabic
Original: English



الحالة في الصومال تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 2657 (2022) وبقرار مجلس الأمن 2670 (2022)، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعن التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدّدها الاستعراض الاستراتيجي، وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير المستجدات الهامة التي طرأت في الفترة من 8 شباط/فبراير إلى 7 حزيران/يونيه 2023.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الصومال الاتحادية بذل الجهود للمضي قدماً في تنفيذ أولوياتها الوطنية الرئيسية على أساس الحوار السياسي. وعقد المجلس الاستشاري الوطني، الذي يضم قادة الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء، اجتماعين. وفي الفترة من 15 إلى 17 آذار/مارس 2023، دعا رئيس الحكومة الاتحادية، حسن شيخ محمود، المجلس الاستشاري الوطني إلى الاجتماع في بيدواه، في ولاية جنوب غرب الصومال. وتوصل قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، باستثناء بونتلاندي التي لم تحضر الاجتماع، إلى اتفاق بشأن نموذج للنظام الاتحادي المالي وبشأن إدخال تعديلات على هيكل الأمن الوطني. ويحدد النموذج المعتمد للنظام الاتحادي المالي تفاصيل إنشاء وكالتين مستقلتين: هيئة للإيرادات الوطنية ووكالة للتخطيط والتخصيص.

3 - واتفق المجلس الاستشاري الوطني أيضاً في نفس الاجتماع الذي عُقد في آذار/مارس على أن يسافر قادة ثلاث ولايات أعضاء في الاتحاد، وهم رئيس ولاية هرشبيلي، علي قودلاوي، ورئيس ولاية جنوب غرب الصومال، عبد العزيز حسن محمد "لفتغرين"، ورئيس ولاية غالمودوغ، أحمد عيدي كاريه "فورفور"، إلى بونتلاندي للتحادث مع رئيسها، سعيد عبد الله دني، بشأن الشواغل الرئيسية المتعلقة بالمجلس الاستشاري



الوطني وبشأن مشاركة بونتلاندا في عملية بناء الدولة. وما زالت هذه المسألة دون حل، ولم تشارك بونتلاندا في اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - وعقد المجلس الاستشاري الوطني اجتماعا آخر في مقديشو في الفترة من 24 إلى 27 أيار/مايو. وترأس الاجتماع الرئيس السيد محمود، وحضره رؤساء ولايات غالمودوغ وهرشيلي وجوبالاندا وولاية جنوب غرب الصومال. وخلال الاجتماع، تركزت المناقشات على تعزيز الأمن القومي، والتحصير للمرحلة الثانية المتوقعة من عمليات مكافحة حركة الشباب، وعلى استكمال إجراءات تخفيف عبء الدين، والمضي قدما في تنفيذ نتائج الاجتماعات السابقة. وعقب الاجتماع، أصدر القادة اتفاقا يبين معالم قرار اعتماد نموذج انتخابي قائم أساس صوت واحد للشخص الواحد في الصومال. واتفقوا أيضا على جدول انتخابي منسق تجرى فيه انتخابات المجالس المحلية في 30 حزيران/يونيه 2024، وانتخابات المجالس والرؤساء على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ووافق المجلس الاستشاري الوطني كذلك على أن ينتخب الشعب الرئيس ونائبا الرئيس، على المستوى الاتحادي، بورقة اقتراع وحيدة، مما أثار جدلا وانتقادات. وذكر السيد محمود أن هذا اتفاق سياسي أولي سيخضع لمشاورة عامة وللمداولات البرلمانية.

5 - وفي 27 آذار/مارس، عقب التماس قدمه أحد الأعضاء تضمّن نحو 100 توقيع، شكل البرلمان الاتحادي لجنة مشتركة لإعداد توصيات بشأن إمكانية تمديد فترة ولاية جميع المؤسسات الاتحادية من أربع إلى خمس سنوات. وانتقد بعض أحزاب المعارضة وشخصيات سياسية مؤثرة التمديد المقترح. وفي 3 حزيران/يونيه، قدم الالتماس إلى البرلمان للنظر فيه.

6 - وفيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور، ووافق مجلس الوزراء الاتحادي على تعيين خمسة أعضاء في اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، من بينهم امرأة، في 2 آذار/مارس. وتولى أعضاء اللجنة مهامهم في 29 آذار/مارس. وواصل السيد محمود دعوة المؤسسات الحكومية المكلفة بمراجعة الدستور إلى الإسراع في العملية وإنجازها في أقرب وقت ممكن.

7 - وقد شكل إجراء انتخابات عامة في بونتلاندا معلما هاما تحقق من بين أهداف البلد المتعلقة ببناء الدولة. ففي 25 أيار/مايو، جرت انتخابات على أساس صوت واحد للشخص الواحد لمجالس المقاطعات في 30 مقاطعة من أصل 33 مقاطعة كان من المقرر إجراء الانتخابات فيها في بونتلاندا. وشارك في الانتخابات 72 في المائة من الناخبين الذين حصلوا على بطاقات تسجيل الناخبين الخاصة بهم. ووفقا للإطار القانوني، سُتسجل الجمعيات السياسية الثلاث التي فازت بأكثر عدد من المقاعد، وهي كاه وميديي وسينكاد، كأحزاب سياسية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتمثيل المرشحات النساء بنسبة 30 في المائة، 17 في المائة فقط من المنتخبين كانوا من النساء. وأديرت التحديات التقنية والمنازعات من خلال التواصل البناء فيما بين أصحاب المصلحة. ووقعت ثلاثة حوادث أمنية بارزة أثناء عملية تسجيل الناخبين وتوزيع مواد التصويت في غاروي، في نوغال. والمفاوضات جارية للتمكن من إجراء عمليات الاقتراع في المقاطعات الثلاث المتبقية.

8 - وبُذلت أيضا الجهود للمضي قدما بالحوار بين الصومال و"صوماليلاند". وفي 1 نيسان/أبريل، عين السيد محمود الرئيس السابق لولاية غالمودوغ، عبد الكريم حسين جوليد، مبعوثا خاصا له للحوار بين الصومال و"صوماليلاند". وفي 19 نيسان/أبريل، عينت "صوماليلاند" إدنه آدم مبعوثا لمحادثات الصومال و"صوماليلاند".

9 - وفي لاسعانود، عاصمة منطقة سول، المتنازع عليها منذ فترة طويلة بين "صوماليلاند" و"بونتلاندا"، استمرت الاشتباكات العنيفة بين قوات "صوماليلاند" ومليشيا عشيرة الدولهنتي المحلية بمستويات متفاوتة من الشدة، مما تسبب في وقوع إصابات كبيرة وتدمير البنى التحتية وتشريد المدنيين. وفي 23 شباط/فبراير، أصدر الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بياناً أعرب فيه عن جزعه من ارتفاع عدد الضحايا المدنيين ودعا جميع الأطراف المشاركة في الاشتباكات إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مقتل 36 مدنياً وإصابة 270 آخرين في النزاع في بلدة لاسعانود والمناطق المحيطة بها.

10 - وسعت عدة مبادرات منسقة قامت بها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، فضلاً عن شركاء متعددي الأطراف وثنائيين، إلى ضمان وقف إطلاق النار وتيسير الحوار بين أطراف النزاع. وفي إحدى هذه المبادرات، سافر وفد من شيوخ العشائر بدعم من حكومة الصومال الاتحادية إلى غاروي ولاسعانود وهرجيسا من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي 28 أيار/مايو، التقى وفد الزعماء التقليديين لقبيلة الدولهنتي بالسيد محمود وكبار أعضاء الحكومة الاتحادية لمناقشة مسألة النزاع.

11 - وفي ولاية جنوب غرب الصومال، استمر تنفيذ الاتفاق الذي أبرم في مؤتمر المصالحة الذي اختتم في 5 شباط/فبراير 2023. وقد نُفذ الالتزام الوارد في الاتفاق بتقديم تعويض عن الأضرار التي نجمت عن الاشتباكات التي وقعت في بيدواه في 23 كانون الأول/ديسمبر. وظل تنفيذ أحكام الاتفاق الأخرى، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بفتح الحيز الديمقراطي، وبحرية التعبير وحرية التنقل لأعضاء المعارضة، محدوداً.

باء - التطورات الأمنية

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّل 935 حادثاً أمنياً، من بينها 355 حادثاً من حوادث الإرهاب.

13 - وتجاوز عدد الحوادث المتعلقة بالإرهاب في الربع الأول من عام 2023 جميع المتوسطات الفصلية السابقة المسجلة منذ عام 2016. واستمر استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتعطيل قوات الأمن الصومالية وتقويض جهودها الرامية إلى إضعاف حركة الشباب. وسُجِّل ما مجموعه 61 هجوماً بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مما أدى إلى وقوع 291 إصابة. واستخدمت أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات في 4 حوادث، بما في ذلك لتسهيل اجتياح مواقع تلك القوات، مما أدى إلى نهب أسلحتها ومعداتها. وغالبا ما تُستهدف الميليشيات الحكومية والعشائرية المحلية المعروفة باسم "قوات الدفاع المجتمعي" كرد فعل على الهجوم الجاري. وقد شهد الربع الأول من عام 2023 أكبر عدد من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مقارنة بأي ربع آخر منذ عام 2017. والمناطق التي سجلت استخدام أكبر عدد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي بنادر وشبيلي السفلى وهيران وجوبا السفلى.

14 - وفي 21 شباط/فبراير، شنت حركة الشباب هجوماً مركباً على المسكن الخاص لأحد قادة الجيش الوطني الصومالي في حيّ عبد العزيز في مقديشو، وكان يستخدم مستشفى مرتجلاً لأفراد مليشيا عشيرة الحوالة ("قوات الدفاع المجتمعي") الذين أصيبوا في منطقة هيران خلال عمليات هجومية. وبدأ الهجوم بجهاز متفجر محمول يدوي الصنع، أعقبه اقتحام خمسة مهاجمين مسلحين. وقتل في الهجوم 5 من مقاتلي الشباب و 10 مدنيين، وأصيب 7 أشخاص، من بينهم أفراد أمن كانوا يتصدون للهجوم.

- 15 - وزادت حركة الشباب من وتيرة الهجمات بالنيران غير المباشرة في الصومال، حيث أُفيدُ بشنّ 29 هجوماً، منها 3 هجمات في مقديشو. وظلت فيلا صوماليا ومنطقة مطار آدم عدي الدولي، حيث مقر أكثرية كيانات الأمم المتحدة العاملة في مقديشو، أهدافاً مكررة للهجمات بقذائف الهاون.
- 16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت عناصر موالية للدولة الإسلامية في الصومال هجوماً واحداً في بونتلاندا. وفي 14 شباط/فبراير، استهدف انفجار ناتج عن جهاز متفجر يدوي الصنع قافلة تنقل مندوبين انتخابيين في مقاطعة بوحاصو بمنطقة باري. وأخطأ الانفجار الهدف، ولم يُصب أحد. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال مسؤوليته عن الهجوم.
- 17 - وفي شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الاتحادية عن خطط لتنفيذ عملية عسكرية شاملة ضد حركة الشباب من خلال إنشاء مبادرة دول خط المواجهة، التي تضم قوات عسكرية من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا. ومن المتوقع أن تُنفذ المبادرة، التي تهدف إلى الاستفادة من المكاسب العملية التي تحققت مؤخراً في غالمودوغ وهرشبيلي، بالتوازي مع مراحل خفض التدريجي الجارية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونوقشت خطط العمليات واحتياجات الدعم فيما بين الشركاء في دول خط المواجهة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في مقديشو في 1 شباط/فبراير ومن 4 إلى 6 نيسان/أبريل، وكذلك خلال مؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال المعقود في كمبالا في الفترة من 25 إلى 27 نيسان/أبريل. ومن المقرر أن تقترن الأعمال التحضيرية للعمليات بجهود معززة لكفالة التخطيط المشترك مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والتنسيق الوثيق مع مبادرات تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً.
- 18 - وشنت قوات الأمن الصومالية، إلى جانب ميليشيات عشائرية محلية، سلسلة من العمليات الهجومية ضد حركة الشباب، ولا سيما في ولاية غالمودوغ. وأدت الهجمات المشتركة إلى طرد حركة الشباب من عدة قرى في مقاطعتي عيل طيري وحرر طيري في منطقة جلجود. وردا على الهجمات العسكرية، شنت حركة الشباب عدة هجمات شديدة التأثير، من بينها هجومان مرگبان في 19 نيسان/أبريل على بلدة بودبود وفي 22 نيسان/أبريل على بلدة ماساغواي في غلغود.
- 19 - وفي 26 أيار/مايو، شنت مجموعة كبيرة من مقاتلي حركة الشباب هجوماً مركباً على قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في القاعدة الأمامية العمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في مارير، في شيبيلي السفلى.

جيم - التطورات الاقتصادية

- 20 - واصل الصومال إحراز تقدم في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يتوقع إنجاز مبادرته بحلول نهاية عام 2023. وحتى 7 حزيران/يونيه، كان البرلمان الصومالي قد أقر تشريعات رئيسية، منها قانون حماية البيانات، وقانون حماية الاستثمار والمستثمرين، وقانون الكهرباء، لاستيفاء شروط الوصول إلى نقطة الإنجاز المدرجة في المبادرة، ولكن ظلّ سن تشريعات أخرى مهمة معلقاً. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في مجالات استقرار الاقتصاد الكلي، وتعبئة الإيرادات المحلية، ووضع الصيغة النهائية للسجل الاجتماعي الوطني الموحد بغية استكمال المبادرة.

21 - وظلّ الجفاف والفيضانات يؤثران في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تباطؤ النمو وزيادة الضغوط التضخمية. بيد أن أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية انخفضت انخفاضاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2023 لكنها ظلت أعلى من متوسط الخمس سنوات وتتاثر بمستويات هطول الأمطار ومستويات إنتاج الغذاء المحلية.

22 - وظلت تعبئة الإيرادات المحلية منخفضة، مما يستدعي تقديم ميزانية تكملية لعام 2023 في البرلمان ترمي إلى الحد من الإنفاق التقديري وتولي الأولوية للتعويضات الخاصة بقطاع الأمن وتوظيف المعلمين. ولا تزال الحكومة الاتحادية ملتزمة بزيادة تعبئة الإيرادات ولكنها تعتمد اعتماداً كبيراً على المنح الخارجية.

23 - وأحرز الصومال بعض التقدم فيما يتعلق بالنظام الاتحادي المالي. وخلال الاجتماعات المعقودة من 13 إلى 17 آذار/مارس، أقر المجلس الاستشاري الوطني اتفاقاً أولياً بشأن تخصيص الموارد وتقاسمها بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، باستثناء بونتلاندي. وهذه خطوة مهمة في استعراض المهام الوظيفية والترتيبات المؤسسية الممكنة لتقاسم الموارد ونقلها فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

ثالثاً - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - دعم العملية السياسية

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة الدعم التشغيلي للجنة التقنية للانتخابات المنشأة حديثاً والتابعة للمجلس الاستشاري الوطني، ودعمت اجتماعاتها التي عُقدت في مقديشو في شباط/فبراير وفي بيدواه في آذار/مارس لوضع خيارات للنظام الانتخابي.

25 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والتشغيلي للجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاندي في سياق انتخابات أيار/مايو. وكذلك قدمت الأمم المتحدة الدعم المالي للعملية الانتخابية في بونتلاندي من خلال الصندوق المشترك للصومال.

26 - وتقوم اللجنة الانتخابية المستقلة في غالمودوغ، التي أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2022، بوضع هيكلها وخططها لتكون جاهزة للعمل بكامل طاقتها بحلول نهاية عام 2023. وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني والتشغيلي، فضلاً عن بناء القدرات، إلى اللجنة. وساعدت الأمم المتحدة أيضاً في صياغة الإطار القانوني لانتخابات ولاية غالمودوغ. وفي 22 آذار/مارس، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع رئيس برلمان ولاية غالمودوغ وأمينه العام لمناقشة دعم الأمم المتحدة للانتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الولاية.

27 - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، فضلاً عن الوزارات التنفيذية على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء في وضع أداة لفهم النزاعات والتعامل معها في الصومال، من أجل توجيه الجهود في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والمصالحة.

28 - وفي 3 حزيران/يونيه، أقيم احتفال لوضع حجر الأساس للشروع في بناء مكتب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دوسمريب، في غالمودوغ.

29 - ويسرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يومي 3 و 4 أيار/مايو، التدريب على الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان لفائدة 10 أعضاء في البرلمان الاتحادي (منهم 6 نساء) و 10 موظفين برلمانيين.

باء - دعم قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار (النهج الشامل إزاء الأمن)

1 - تطوير قطاع الأمن

30 - اجتمع فريق الشركاء الأمنيين الأساسيين، الذي دعت حكومة الصومال الاتحادية إلى عقده، وهو يضم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والاتحاد الأوروبي وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، ثلاث مرات على المستوى الرئيسي (16 شباط/فبراير و 22 آذار/مارس و 1 حزيران/يونيه). وتبقى هذه الاجتماعات منبرا هاما للحكومة الاتحادية وشركائها الدوليين للتنسيق بشأن قضايا مثل مراجعة هيكل الأمن الوطني وتنفيذه، وتكوين القوات، وتكاملها وتمويل الأمن. وبالتوازي مع ذلك، أسفرت الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجنة التقنية لهيكل الأمن الوطني، التي تضم ممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، عن اتفاق الحاضرين على الهيكل المنقح الذي عُرض خلال اجتماع المجلس الاستشاري الوطني في آذار/مارس.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عن كثب مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الرئيسية للتوصل إلى تقييم مشترك للتقدم المحرز في ضوء المعايير والمؤشرات المتعلقة بنقل المسؤوليات الأمنية في الصومال عملا بقراري مجلس الأمن 2628 (2022) و 2670 (2022).

32 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضا دعم حكومة الصومال الاتحادية في مجال تعزيز قدرتها على إدارة الأسلحة والذخائر. وأكمل بناء منطقة لتخزين الذخائر في الجزيرة بمقديشو في 8 شباط/فبراير.

2 - سيادة القانون

33 - واصلت الأمم المتحدة دعم المناقشات بشأن نموذج جديد للعدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال. وقُدّمت مقترحات بشأن هذا الموضوع وبشأن إعادة تشكيل حرس السجون وأقرها المشاركون في اجتماع المجلس الاستشاري الوطني في آذار/مارس، باستثناء بونتلاندي التي غابت عن الاجتماع.

34 - وإضافة إلى الاتفاق المبرم بين وزارة العدل الاتحادية ووزارات العدل التابعة للولايات والجهات المانحة، جرى التوقيع على المرحلة الثانية من البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية في 17 أيار/مايو. وقد صمم هذا البرنامج بغية تعزيز دعم إصلاح قطاع العدل، بوسائل منها تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال سيادة القانون.

35 - وتمشيا مع أولوية الحكومة الاتحادية المتمثلة في القيام بمبادرات لتحقيق الاستقرار في المناطق التي استُردت مؤخرا من حركة الشباب، دعت الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء وتقديم خدمات الشرطة وأنشطة الحوكمة. ومن خلال المبادرات القائمة، مثل برنامج الشرطة المشترك،

عُزِّت الخفارة المجتمعية في الولايات الاتحادية الأعضاء. وقُدِّم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى الحكومة الاتحادية للنهوض بالسياسات المتعلقة بنهج العدالة المراعية لظروف النزاعات.

36 - ومن خلال المساعدة التقنية والمالية المقدمّة إلى مجلس وزراء الأمن الداخلي، يسرت الأمم المتحدة المناقشات في الفريق العامل التقني، مما أفضى إلى اتفاق المشاركين في اجتماع المجلس الاستشاري الوطني المعقود في آذار/مارس على هيكل الأمن الوطني المحدّث. ويتضمن الاتفاق زيادة في عدد أفراد الشرطة من 32 000 إلى 40 000 ويبيّن بإيجاز خطة تتوخى الوضوح في تحديد مسؤوليات أفراد الشرطة الاتحادية وأفراد الشرطة على مستوى الولايات.

3 - تحقيق الاستقرار

37 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، إلى جانب نظيراتها في ولايات غالمودوغ وهرشبيلي وجوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال، على تنسيق الجهود وتخطيطها على أساس الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وتحسباً للعمليات المقررة من جانب دول خط المواجهة. وفي 1 نيسان/أبريل، أعلن السيد محمود عن تعيين محمد عبدي واري مبعوثاً خاصاً لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار. وفي 13 نيسان/أبريل، عقد رئيس الوزراء جلسة تخطيط مشتركة بين الوزارات بشأن عمليات دول خط المواجهة لكفالة التنسيق الفعال بشأن عدد من المسائل، منها المبادرات المتصلة بتحقيق الاستقرار.

38 - وفي المواقع الرئيسية، بما في ذلك أدن بيبال في منطقة شبيلي الوسطى والمحس في منطقة هيران، استمر التقدم في أنشطة تحقيق الاستقرار، مثل إشراك المجتمعات المحلية، وتركيب المصابيح الشمسية وبناء المباني الإدارية، حيث بدأت الجهود تتحول من تدخلات الإنعاش المبكر إلى مبادرات منتصف المدة. وتواصلت أيضاً أنشطة الإنعاش المبكر الأولية، مثل الحوارات السابقة والتالية لعمليات التحرير، وتوزيع مجموعات المواد الخاصة بالمأوى والمواد غير الغذائية، ونقل المياه بالشاحنات، في المناطق التي استعيدت حديثاً، بما في ذلك حرر طيري وعيل طيري بمنطقة جلجود. وقد واصلت الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستقرار.

4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

39 - في الفترة من 3 إلى 6 آذار/مارس، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع شركاء، اجتماعاً لمناقشة البرنامج المشترك الجديد لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وقام بشكل مشترك أعضاء من العلماء وممثلون حكوميون من وزارات الشؤون الدينية، وكذلك من مكتب الأمن القومي، بتحديد الرؤية الشاملة للنهج الجديد في تحويل مسار النزاعات.

40 - وفي 21 شباط/فبراير، جرى التوصل إلى اتفاق بين وزارة الأمن الداخلي والجهات المانحة الدولية بشأن خطة خمسية للتسليم التدريجي لبرنامج تأهيل المنشقين، مع تولي الحكومة الاتحادية تدريجياً مسؤوليات تمويل البرنامج وإدارته بحلول عام 2027. وساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمنظمة الدولية للهجرة الحكومة في تنسيق الدعم الدولي المقدم للبرنامج، بوسائل منها المشورة الاستراتيجية والتقنية ووضع السياسات. ويعاد تركيز الجهود على الأنشطة على مستوى المجتمعات المحلية لمواءمة

البرنامج المنقح مع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي واستكمال المبادرات الأخرى الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته.

جيم - المساعدة الإنسانية

41 - يشير تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للصومال الذي أجراه شركاء متعددون والذي صدر في 28 شباط/فبراير إلى أنه جرى تجنب المجاعة البلد في الوقت الحالي. ومع أن موسم الأمطار القصير (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر) في عام 2022 لم يكن كافياً من حيث كمية التساقطات اللازمة، فإنه كان أفضل من المتوقع. وإضافة إلى ذلك، خففت الاستجابة الإنسانية الموسعة من معاناة ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات والصدمات المناخية.

42 - وكذلك أدت أمطار موسم غو الغزيرة (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه) إلى تحسّن الوصول إلى المياه والمراعي، مما أغاث بعض الشيء المتضررين من الجفاف الشديد الذي ضرب البلد من كانون الثاني/يناير 2022 إلى آذار/مارس 2023. وأفيد بأن أسعار المياه قد انخفضت بنحو 40 في المائة في أجزاء من ولاية جنوب غرب الصومال. غير أن التعافي من أثر الجفاف الشديد الممتد سيستغرق وقتاً. وهناك حاجة إلى مزيد من الأمطار غير المنقطعة وإلى المساعدة الإنسانية المستدامة للتخفيف من الأثر الممتد للجفاف.

43 - وأجريت استقصاءات متابعة بشأن الأمن الغذائي المتكامل والتغذية والوفيات بين المشردين داخليا في ثلاث مناطق في آذار/مارس. وشملت هذه المناطق مقديشو وبيدواه والمجتمعات الزراعية الرعوية في بورهكبا بمنطقة باي، التي واجهت في السابق خطر المجاعة. وأبلغت المنظمات الشريكة عن تغطية قدر كبير من المساعدات الإنسانية من مواد غذائية وإعانات نقدية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، مما أدى إلى تحسن في مؤشرات الأمن الغذائي. وتقيد التقارير بأن أسعار المواد الغذائية وتكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق قد انخفضت مقارنة بما كانت عليه قبل ستة أشهر (بنسبة تتراوح بين 11 و 16 في المائة للأرز و 6 إلى 10 في المائة لتكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق) ولكنها لا تزال أعلى من متوسط الخمس سنوات بنسبة تتراوح بين 32 و 39 في المائة. وتواجه المناطق الثلاث الآن حالات خصائص متوسطة إلى كبيرة في الاستهلاك الغذائي حتى نهاية حزيران/يونيه على أقل تقدير. وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، صنّف المشردون داخليا في مقديشو وبيدواه على أنهم بلغوا المرحلة 4 (حالة الطوارئ) بحسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وصنّف السكان المعتمدين على الزراعة والرعي في مقاطعتي بيدواه وبورهكبا على أنهم بلغوا المرحلة 3 (حالة الأزمة) بحسب التصنيف.

44 - وتقيد التقارير بأن انتشار سوء التغذية الحاد العام في المناطق الثلاث قد تحسن مقارنة بالوضع في تشرين الأول/أكتوبر 2022، مع انخفاض ذي دلالة إحصائية بين المشردين داخليا في بيدواه من 21,2 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 15,3 في المائة في آذار/مارس 2023. بيد أن معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام لا يزال عند مستويات حرجة تبلغ 20,2 في المائة من المشردين داخليا في مقديشو و 15,3 في المائة من السكان المعتمدين على الزراعة والرعي في بيدواه وبورهكبا.

45 - وما برح الوضع الإنساني ينذر بالخطر حيث لا تزال معدلات الاعتلال في المناطق التي واجهت خطر المجاعة في عام 2022 مرتفعة (أكثر من 20 في المائة)، على الرغم من بعض الانخفاضات المبلغ عنها. وفي جميع أنحاء البلد، كان زهاء 5 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى

آذار/مارس، وكانوا مصنّفين على أنهم بلغوا حالة الأزمة أو ما هو أسوأ منها، منهم أكثر من 1,3 مليون شخص بلغوا حالة الطوارئ و 5 000 شخص كانوا في حالة كارثية من حيث انعدام الأمن الغذائي. وفي المجموع، سيواجه 6,6 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ بحلول شهر حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، يواجه ما يقدر بنحو 1,8 مليون طفل دون سن الخامسة سوء التغذية الحاد حتى كانون الأول/ديسمبر، منهم زهاء 477 700 من المرجح أن يعانون بشدة من سوء التغذية. ويقدر الشركاء أن 43 000 حالة وفاة إضافية - نصفها من الأطفال دون سن الخامسة - ربما حدثت في الصومال بسبب الجفاف في عام 2022. ومن المتوقع حدوث ما بين 18 100 و 34 200 حالة وفاة أخرى مرتبطة بالجفاف في الأشهر الستة الأولى من عام 2023.

46 - ودمر الجفاف حياة الصوماليين وشرّد مئات الآلاف من منازلهم، مما أدى إلى نزوح 306 000 شخص من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2023. وقد نزح أكثر من 1,4 مليون شخص بسبب الجفاف منذ كانون الثاني/يناير 2022. وأفيد بنفوق أكثر من 3,8 ملايين رأس من الماشية منذ منتصف عام 2021. وقد يستغرق التعافي من أزمة بهذا الحجم سنوات مع الدعم الإنمائي المستدام الذي يراعي تغيّر المناخ ويكمل المساعدة الإنسانية.

47 - وفي الوقت نفسه، سجّل هطول أمطار غزيرة من منتصف آذار/مارس إلى نيسان/أبريل في المرتفعات الإثيوبية، مما تسبب في حدوث فيضانات في اتجاه مجرى النهر في نهري شبيلي وجوبا، بما في ذلك في بارطيري، في جوبالاند وفي بيدواه. وحتى 7 حزيران/يونيه، تضرر ما لا يقل عن 468 000 شخص من الفيضانات، منهم زهاء 247 000 نازح، وأبلغ عن 27 حالة على الأقل من الوفيات المتصلة بالفيضانات في منطقة بارطيري في ولاية جوبالاند ومنطقة بلدوين في ولاية هرشبيلي. ويقوم الشركاء في المجال الإنساني بتنفيذ خطة وطنية للتأهب للفيضانات والتصدي لها، استناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية. وإذا ما اشتدت الأمطار، فقد تؤثر الفيضانات على ما يصل إلى 1,6 مليون شخص، مع نزوح أكثر من 600 000 شخص.

48 - وتأتي الأمطار في وقت أبلغت فيه المنظمات الشريكة بارتفاع حاد في حالات الكوليرا والإسهال المائي الحاد، لا سيما في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال، ومن المرجح أن تؤدي الفيضانات إلى تفاقم انتقال العدوى. وأبلغ عن 8 987 حالة كوليرا على الأقل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، من بينها 27 حالة وفاة. وأبلغ الشركاء بوجود صعوبات في ضمان وصول ما يكفي من الإمدادات الطبية، إضافة إلى القيود اللوجستية والأمنية المفروضة على الوصول إلى بعض المناطق المتضررة.

49 - وعلاوة على ذلك، أدى النزاع وانعدام الأمن إلى تعقيد بيئة العمل الصعبة أصلاً. ومع أن العمليات الحالية ضد حركة الشباب أوجدت فرصاً للوصول إلى المحتاجين، فإن التعاون المتروكي مطلوب بين جميع الشركاء لتخفيف من المخاطر، بما في ذلك خطر النزوح الداخلي. وقد أدى النزاع وانعدام الأمن في جميع أنحاء الصومال إلى نزوح حوالي 433 000 شخص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، نزح منهم ما بين 154 000 و 203 000 شخص بسبب القتال الذي دار في لاسعانود من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى آذار/مارس 2023. وتقيد التقارير بأن حوالي 580 000 شخص يعيشون في أراضٍ تسيطر عليها جهات مسلحة غير حكومية، ويتعذر على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الوصول إلى معظمهم.

- 50 - ولا يزال الجفاف والنزاع يؤثران تأثيراً مدمراً على النساء والأطفال، الذين يشكلون أكثر من 80 في المائة من المشردين في البلد. ويفيد الشركاء في مجموعة التعليم بأن أكثر من 1,7 مليون طفل في سن الدراسة مشردون، وأن 20 في المائة منهم فقط يحصلون على التعليم الابتدائي.
- 51 - ويستهدف الشركاء في المجال الإنساني حوالي 7,6 ملايين شخص من أصل 8,3 ملايين شخص هم بحاجة إلى المساعدة في عام 2023. وفي 9 آذار/مارس، مُدّدت إجراءات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتوسيع نطاق العمليات على مستوى المنظومة في الصومال بستة أشهر إضافية حتى أيلول/سبتمبر، بما يشمل جميع المناطق المتضررة من الجفاف التي لا تزال الاستجابات غير كافية فيها.
- 52 - وعلى الرغم من أن الدعم السخي المقدم من الجهات المانحة مكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى 7,3 ملايين شخص في عام 2022، لا تزال تعبئة الموارد تشكل تحدياً. فخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، التي تسعى إلى الحصول على أكثر من 2,6 بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لنحو 7,6 ملايين شخص، مموّلة حالياً بنسبة 28 في المائة فقط.
- 53 - وزارت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي الصومال يومي 1 و 2 أيار/مايو للدعوة إلى اتخاذ إجراءات دولية فورية من أجل الصومال والقرن الأفريقي. ودعت إلى زيادة التمويل لمواصلة الوقاية من المجاعة؛ وشددت على ضرورة وضع برنامج طويل الأجل لتعزيز القدرة على الصمود إلى جانب المساعدات الإنسانية الفورية؛ وعززت أهمية الشراكات والتعاون مع الحكومة وبين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

دال - الدعم المقدم لتنسيق المساعدة الإنمائية

- 54 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة بذل الجهود فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة وإدارة المياه والتكيف مع المناخ، بينما بدأت مناقشة الهيكل الجديد للمعونة. وفي الفترة من 12 إلى 15 شباط/فبراير، زار الصومال المستشار الخاص للأمين العام المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي من أجل الدعوة إلى اتباع نهج منظم لحل مشكلة التشرد. وعقب زيارته، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري في الصومال فريقاً توجيهياً معنياً بالحلول لقيادة تنفيذ برنامج عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي.
- 55 - وفي 27 شباط/فبراير، عقدت الوزارة الاتحادية للتخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، بدعم من الأمم المتحدة، مؤتمراً وطنياً رفيع المستوى بشأن الحلول الدائمة. واتفق المشاركون على إعطاء الأولوية لزيادة فرص الحصول على السكن والأراضي والممتلكات وتحسين التنسيق بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والأمم المتحدة.
- 56 - وفي الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس، عقدت هيئات الأمم المتحدة حلقة عمل مشتركة في الصومال مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بقطاع المياه. وحدد المشاركون الحواجز التي تحول دون الإدارة الفعالة للمياه في الصومال والحلول المحتملة. وأنشئ فريق أساسي لتنفيذ خطة المشاركة الاستراتيجية المنبثقة عن حلقة العمل لتحسين التنسيق والبرمجة المشتركة وتكامل جهود تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ فيما يتعلق بالمياه دعماً للخطة الوطنية للمياه.
- 57 - وفي الفترة من 6 إلى 10 آذار/مارس، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تدريباً لفائدة 35 امرأة في دوسمريب، بولاية غالمودوغ،

بشأن تدابير مواجهة تغير المناخ المركزة على الجوانب الجنسانية والتوعية الأمنية وتخطيط الأعمال المجتمعية البيئية. وُدِّرَ المشاركون على الممارسات العملية للتكيف مع تغيّر المناخ، مثل طرق تجميع المياه واستصلاح التربة، ووضعوا خطط الأعمال المجتمعية البيئية الخاصة بهم.

58 - وفي 1 أيار/مايو، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً للقدرات المؤسسية لوزارة البيئة وتغير المناخ والهيئات الحكومية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يحدد التقييم، المقرر الانتهاء منه بحلول حزيران/يونيه 2023، الثغرات في القدرات وأن يقدم التوصيات بهذا الشأن.

59 - وفي 9 أيار/مايو، اجتمعت الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والجهات المانحة لمناقشة الهيكل الجديد للمعونة الذي اقترحتة الحكومة. واتفقت على افتتاح منتدى للتنسيق الإنمائي للشركاء في التنمية. وفي الوقت نفسه، استمرت المشاورات سعياً إلى الاتفاق على بدء عمل الهيئات الجامعة وهايكال التنسيق الأمني والإنساني. وفي 5 أيار/مايو، عقد اجتماع رفيع المستوى للمنتدى الإنساني في كيسمايو، في جوبالاند. وركزت المناقشات على اعتماد منتدى لتنسيق الشؤون الإنسانية في إطار هيكل المعونة الجديد.

60 - وبدأت الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة، في مقديشو في 10 أيار/مايو، تشغيل الصندوق المشترك للصومال، وهو صندوق استئماني متعدد المانحين. والغرض من الصندوق هو تعزيز الشراكة بين الصومال والشركاء الدوليين والأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية الرئيسية وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويسعى الصندوق إلى تعبئة 60 مليون دولار من التمويل المرن سنوياً على مدى السنوات السبع المقبلة.

هاء - المرأة والسلام والأمن

61 - في نمط مستمر للهجمات الموجهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد المسؤوليات المنتخبات، حضرت وزيرة شؤون المرأة وشؤون الأسرة وتنمية حقوق الإنسان في ولاية جنوب غرب الصومال، فهيمة عثمان عمر، في مؤتمر صحفي عقده في 19 شباط/فبراير، الهجمات التي تعرّضت لها على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل عضو سابق في البرلمان الاتحادي في اليوم السابق. وكان عضو البرلمان السابق قد اتهم الوزيرة بدعم مشروع بشأن الحقوق الجنسانية وحقوق أفراد "مجتمع الميم". ووصفت الوزيرة الاتهامات بأنها مضللة وطلبت من سلطات ولاية جنوب غرب الصومال ضمان سلامتها نظراً للتهديدات الموجهة إليها. وأشار تحليل إعلامي أجراه البرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية، في شباط/فبراير، إلى وجود أنماط من المعلومات المضللة ذات البعد الجنساني وخطاب الكراهية في كل من وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسية، تستهدف النساء في الحياة العامة والسياسية، بما في ذلك الناشطات والقائدات والصحفيات.

62 - وفي الفترة من 22 إلى 26 شباط/فبراير، قام بزيارة رصد إلى كيسمايو ممثلون للبرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف البرنامج إلى ضمان المشاركة السياسية الكاملة للمرأة الصومالية في جميع مجالات المجتمع وحمايتها كشرط مسبق للمشاركة. وتفاعل الممثلون مع المستفيدين، بمن فيهم الشيوخ التقليديون والزعماء الدينيين وأعضاء الجماعات النسائية. ولدى مناقشة حلقات العمل التدريبية التي يقدمها البرنامج، أشار المشاركون إلى تحسن كبير في قدراتهم على الدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها في مجتمعاتهم المحلية.

وسلط مشاركون آخرون الضوء على أن التدريب المتعلق بمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ألهمهم سبلا لتعزيز آليات الوقاية في مناطقهم.

63 - وفي 9 أيار/مايو، استهلّت الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية اللجنة التوجيهية المؤقتة لفرع الصومال من شبكة القيادات النسائية الأفريقية في مقديشو، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشجع هذه الشبكة على مشاركة المرأة في المناصب القيادية وتدعو لمنع نشوب النزاعات وحلها. وتتواءم أهداف الشبكة مع الجهود التي يبذلها البلد لتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، ووضع وبدء تنفيذ خطط عمل الولايات الاتحادية الأعضاء بما يتمشى مع كل من خطة العمل الوطنية وقرار مجلس الأمن 1325 (2000).

64 - وفي 23 أيار/مايو، ترأست نائبة الممثل الخاص للأمين العام اجتماعا رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والقيادات النسائية الصومالية في البرلمان. واتفق المشاركون على إنشاء منتدى بين القيادات النسائية الصومالية في البرلمان والأمم المتحدة والاشتراف في استكشاف أربعة مجالات عمل استراتيجية هي: (أ) التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بالمساواة الجنسانية؛ (ب) التواصل الاستراتيجي مع المجلس الاستشاري الوطني؛ (ج) الإجراءات المبكرة لتفعيل هدف تخصيص حصة 30 في المائة لتمثيل المرأة؛ (د) بناء قدرات عضوات البرلمان.

واو - الشباب والسلام والأمن

65 - في الفترة من 18 إلى 21 آذار/مارس، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع الوزارة الاتحادية للشباب والرياضة في جوبالاند، تدريباً على بناء السلام لفائدة 50 شاباً في كيسمايو. وزودت حلقة العمل المشاركين بالمهارات الأساسية لبناء السلام المستدام، بما في ذلك سبل مواجهة ثقافة العنف في مجتمعاتهم المحلية، ومهارات الوساطة وحل النزاعات، بهدف تعزيز مساهمتهم في رفاه مجتمعاتهم المحلية.

66 - وفي 30 آذار/مارس، أكملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالتعاون مع شركاء دوليين، تنفيذ مشروع تجريبي بعنوان "إنقاذ أحلام الأطفال في الصومال من خلال الرياضة". وكان هدف هذا المشروع، الذي ركز بداية على غاروي، هو تعزيز السلام والمصالحة في جميع أنحاء الصومال باستخدام الرياضة كأداة للتنمية والإدماج والمصالحة والسلام. وبدأ التنفيذ بعنصر "تدريب المدربين" الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وشمل المشروع أيضاً تشكيل فريق متعدد التخصصات من الخبراء الشباب المحليين المخولين لتولي زمام المبادرة في جهود تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. واستفاد استفادة مباشرة من المشروع 1 000 طفل وشاب في المجموع.

67 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان مراكز الشباب في مجال تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة 80 من الشباب (43 من الذكور و 37 من الإناث) في جميع أنحاء الصومال. ومن خلال التثقيف عن طريق الأقران، زودت مراكز الشباب الطلاب أيضاً بمعلومات شاملة عن الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقدمت مراكز الشباب خدمات الإرشاد وتعليم المهارات الحياتية لضمان حصول الشباب على المعلومات.

68 - وفي 11 أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء الاتحادي الصومالي على السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب للفترة 2023-2030. وتتألف هذه السياسة من 10 ركائز ذات أولوية تهدف إلى تمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم كاملة والمساهمة بنشاط في تنمية البلاد.

واو - حقوق الإنسان والحماية

1 - حقوق الإنسان

69 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 546 إصابة بين المدنيين (159 قتيلا و 387 جريحا)، وهو ما مثل انخفاضا قدره 48 في المائة مقارنة بما عدده 1 059 إصابة وقعت بين المدنيين وردت في التقرير السابق الذي غطى فترة خمسة أشهر ونصف. ويعزى انخفاض عدد الإصابات على الرغم من زيادة الحوادث الأمنية (انظر الفقرة 13 أعلاه) إلى انخفاض عدد الحوادث الشديدة التأثير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان المحرك الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين النزاع القائم بين قوات الأمن في "صوماليلاند" وميليشيا عشيرة الدولبهنتي المحلية في بلدة لاسعانود في منطقة سول المتنازع عليها، الذي بلغ ذروته في شباط/فبراير 2023، حيث أسفر عن وقوع 306 ضحايا (36 قتيلا و 270 جريحا). وكانت حركة الشباب ثاني أكبر جهة مسؤولة عن الإصابات بين المدنيين، حيث تسببت في 104 إصابة بين المدنيين (57 قتيلا و 47 جريحا)، وتليها 59 إصابة نُسبت إلى جهات فاعلة مجهولة (26 قتيلا و 33 جريحا)، وتعزى 47 إصابة إلى ميليشيات عشائرية (25 قتيلا و 22 جريحا)، وتعزى 25 إصابة إلى القوات الأمنية التابعة للدولة (15 قتيلا و 10 جرحى)، وكانت جهات فاعلة أخرى مسؤولة عن وقوع 3 إصابات (3 جرحى). وعلى الرغم من أن حركة الشباب لم تنفذ هجماتها التي توقع عددا كبيرا من الضحايا في المناطق الحضرية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فإن المدنيين شكلوا أكثر من 11 في المائة من جميع الإصابات المرتبطة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المسجلة في جميع أنحاء الصومال. ونفذت الحركة هجمات ضد 20 مدنيا في مقديشو (13 قتيلا و 11 جريحا). وكان من بين الضحايا رجالان من شيوخ العشائر مرتبطان بالهجوم الذي وقع في هرشبيلي ومندوبان انتخابيان من منطقة شبيلي الوسطى.

70 - وفي 26 آذار/مارس، أطلق سراح الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين، عبد الله أحمد مؤمن، من سجن مقديشو المركزي حيث كان محتجزا منذ 23 شباط/فبراير. وكان قد أُدين بتهمة عصيان أوامر السلطات بموجب المادة 505 من قانون العقوبات الصومالي بعد قراءة بيان عام نيابة عن خمس جمعيات إعلامية انتقد توجيهها صادرا عن الوزارة الاتحادية للإعلام والثقافة والسياحة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 يحظر نشر الفكر المتطرف. وأثارت الجمعيات الإعلامية مخاوف من أن التوجيه قد يُسكت الانتقادات الموجهة للحكومة وقواتها الأمنية. وفي 27 آذار/مارس، رفعت محكمة بنادر الإقليمية حظر السفر المفروض عليه.

71 - وفي 16 نيسان/أبريل، قبض على أربعة صحفيين واحتجزوا في مقديشو لمحاولتهم إعداد رُبورتاج عن انفجار وقع في المدينة. وفي 18 آذار/مارس، أُلقي القبض أيضا على خمسة صحفيين في "صوماليلاند" واحتجزوا لإجرائهم مقابلات مع أفراد من الجمهور بشأن الفساد المزعوم لمسؤول حكومي. وفي كلتا الحالتين، أفرجت الشرطة عن الصحفيين كلهم في اليوم نفسه دون توجيه اتهامات إليهم. وفي 16 نيسان/أبريل، قبضت الشرطة في بونتلانغ تعسفا على سياسي محلي واحتجزته لانضمامه إلى جمعية

سياسية معارضة في غاروي. وأفرج عنه في اليوم نفسه دون توجيه تهم إليه. وفي 6 حزيران/يونيه، ورد أن أعضاء من حركة الشباب اختطفوا خمسة مدنيين (ثلاثة ذكور وامرأتان) في قرية فارليباكس ببلدة بلدوين في منطقة هيران. وأربعة من المختطفين هم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وهو تابعون لمنظمة محلية تعنى بالصحة.

2 - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

72 - في 14 آذار/مارس، وقعت وزارة الدفاع الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مذكرة تفاهم بشأن المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي لدعم الجيش الوطني الصومالي. وتوضح المذكرة أن الدعم يخضع لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما يشمل تدابير من قبيل فرز القوات بحثاً عن الأطفال وتبادل المعلومات بشأن الانتهاكات المزعومة.

73 - و في 20 آذار/مارس، أقرت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان مذكرة منهجية بشأن التدريب باعتباره تدبيراً من تدابير التخفيف، وبشأن تعزيز الاتساق بين مقدمي الدعم، وتحديد المعايير الدنيا للتدريب في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عند استخدامه كتدبير من تدابير التخفيف.

3 - الأطفال والنزاع المسلح

74 - في الفترة من 8 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها من حدوث 482 انتهاكا جسيما ضد 376 طفلا (294 صبيا و 82 بنتا)، بما يشمل 12 هجوما على مدارس و 10 هجمات على مستشفيات، و 4 حوادث لمنع إيصال المساعدات الإنسانية. وُجِدَ واستُخدم في المجموع 139 طفلا (125 صبيا و 14 بنتا)، واختُطف 145 طفلا (124 صبيا و 21 بنتا)، وقُتل 43 طفلا (37 صبيا و 6 بنات)، وشوه 79 طفلا (53 صبيا و 26 بنتا)، بينما تعرضت 50 فتاة للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ومن بين هؤلاء، كان 80 طفلا ضحية لانتهاكات متعددة.

75 - وارتكبت حركة الشباب 298 انتهاكا، تلتها المليشيات العشائرية (36)، وقوات الأمن الحكومية (15)، والقوات والسلطات الإقليمية (11)، و "قوات الدفاع المجتمعي" (7) وداعش (4). وتعذر إسناد المسؤولية عن ارتكاب ما مجموعه 111 انتهاكا، منها 70 انتهاكا ناجما عن نيران متقاطعة. وجرى التحقق من انتهاكات في مناطق جوبا الوسطى (91)، وشبيلي السفلى (61)، وهيران (58)، وشبيلي الوسطى (45)، وجبدو (44)، وباكول (36)، وباي (35)، وبنادر وجوبا السفلى (27 لكل منهما)، وسول (25)، وجلجود (15)، وباري (12)، ومدج (4)، ونوغال (2).

4 - منع العنف الجنسي والجنساني

76 - تحققت البعثة من ست حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع شملت تسع نساء، من بينهن امرأة حامل معوقة، وأربع فتيات، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق حيث جرى التحقق من ثمانية حوادث شملت ست نساء وقتاتين. ومن المرجح أن انخفاض الأعداد يعزى إلى وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي وصعوبة الوصول إلى المناطق والتحقق من الحوادث. وكان خمسة من الضحايا مشردات داخليا بسبب

الجفاف. وفي حالة من الحالات التي تعلقت بقاصرين، أُلقي القبض على ثلاثة من المشتبه فيهم، أما في الحوادث الأخرى، فأفيد بأن الجناة في حالة فرار، وقيل إن فردا من ميليشيا عشائرية لجأ إلى الآليات التقليدية (نظام الحير) لتسوية إحدى الحالات عن طريق تدخل شيوخ العشائر.

77 - وفي 15 آذار/مارس، اجتمع الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ وحدد الأولويات الرئيسية للجهات الفاعلة في مجال حماية المرأة. وفي الاجتماع، اتفق المجتمعون على مواصلة رصد الحالة في لاسعانود، نظرا لمخاطر وقوع أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات بسبب استمرار الأعمال العدائية. وأقر الفريق العامل أيضا بضرورة الدعوة إلى إشراك النساء في التخطيط وفي تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة من حركة الشباب وضرورة متابعة التطورات المتعلقة بمراجعة قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 الجارية من أجل تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

حاء - الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في العمليات المشتركة والمنسقة

1 - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

78 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال توفير الدعم الصادر به تكليف إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بما يتواءم مع مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والخطة الانتقالية للصومال، على النحو المبين في قراري مجلس الأمن 2628 (2022) و 2670 (2022). وشمل الدعم المقدم المساعدة الطارئة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في أعقاب الهجوم على القاعدة الأمامية للعمليات في مرير في 26 أيار/مايو.

79 - وبعد التسليم الناجح لقاعدة عمليات المصلح الأمامية إلى قوات الأمن الصومالية في 21 كانون الثاني/يناير 2023، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال استعراضا للخبرة المكتسبة لوضع إطار لعمليات التسليم والتسليم المستقبلية أثناء عملية الخفض التدريجي. وخلص التقييم إلى أن من الممكن زيادة تعزيز التعاون، وأنشئ فريق أساسي ثلاثي مشترك (حكومة الصومال الاتحادية - بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال - مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال) لتنسيق عمليات التسليم والتسليم.

80 - وفي إطار الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لنقل المسؤوليات الأمنية، اختتم برنامج اللامركزية التجريبي في بيدواه وجوه في نهاية آذار/مارس 2023 وكان قد استهل في أيلول/سبتمبر 2022. وأكد هذا البرنامج التجريبي ضرورة زيادة تفويض السلطة إلى القطاعات بما يكفل تقديم الدعم المباشر وفي الوقت المناسب لقادة قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، دون اللجوء إلى مقر البعثة.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقييما استشاريا لتقييم الأصول الجوية الإضافية التي تعهّدت بها البلدان المساهمة بقوات لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وهي أصول لم تنشر بعد. وبعد التفتيش، أذن الاتحاد الأفريقي لحكومة بوروندي بنشر أربعة أصول طيران إضافية لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في آذار/مارس 2023. واستعدادا لذلك النشر، شيد مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أماكن إقامة للطاقم.

82 - واجتمعت الرئيسة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للصومال في 10 نيسان/أبريل، في اجتماع تمهيدي، بصفتها الرئيس المشارك للجنة المشتركة للعلاقات مع البلد المضيف، واتفقا على تعميق العلاقات بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والحكومة الاتحادية لضمان فعالية الدعم اللوجستي الذي يقدمه المكتب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. وفي 7 أيار/مايو، ناقشت رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، في اجتماعها مع وزير المالية، التحديات التي تعترض تنفيذ بعض جوانب اتفاق مركز البعثة، بما في ذلك استيراد السلع الأساسية دون دفع ضرائب، واتفقا على التواصل بانتظام لحل أي مسائل معلقة. واجتمعت أيضا مع رئيس قوة الدفاع التابعة للقوات المسلحة الوطنية الصومالية في 7 أيار/مايو ومع سفير كينيا لدى الصومال في 10 أيار/مايو لمناقشة الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال للجيش الوطني الصومالي ولقوات الدفاع الكينية العاملة في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على التوالي.

83 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام اتخاذ تدابير للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثبت أنها بالغة الأهمية بالنسبة للتنقل وسلامة الأفراد المنتنن إلى البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وتشمل هذه التدابير تنظيم دورات تدريبية متخصصة داخل البلد وقبل النشر لأكثر من 4 860 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وتقديم إحاطات قبل انطلاق القوافل وبعده إلى أكثر من 250 قافلة من قوافل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وإجراء عمليات تفتيش على طرق الإمداد الرئيسية أفضت إلى تدمير 250 جهازا متفجرا.

84 - وأعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام توجيه دعمها المقدم إلى وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مما سمح بزيادة المسؤولية عن التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والاستقلالية في ذلك وتحسين تنفيذ تدابير الحماية. وركزت الجهود على بناء الاستدامة من خلال بناء قدرات المدربين في إطار "تدريب للمدربين" في مجال التوعية بالتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من مخاطرها. وقد سمح ذلك بإنشاء مجموعة من 52 مدربا مؤهلا لتقديم التدريب الأساسي بشكل مستقل.

2 - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية

85 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي بمعدات غير فتاكة إلى 13 900 من أفراد القوات والشرطة في سياق عمليات مشتركة أو منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في 22 موقعا. وقُدِّمت لوازم الدفاع الميداني لدعم بناء قواعد عمليات أمامية جديدة في هيلوين وآدن بيبال بمنطقة شيبيلي الوسطى. وقام مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضا بنقل الإمدادات جوا للعمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والجيش الوطني الصومالي في آدن بيبال وبلدوين. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال القيام بعمليات إجلاء طبي جوي متكررة دعما للعمليات الهجومية المشتركة ضد حركة الشباب في مناطق هيران جلودو وشيبيلي الوسطى، ونفذ أكثر من 30 رحلة جوية خاصة.

86 - وحتى 31 أيار/مايو، كان في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المخصص لقوات الأمن الصومالية رصيد سلبي قدره 182 381,46 دولارا. ولضمان مساهمات إضافية، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم

في الصومال والحكومة الاتحادية اتصالاتهما بالجهات المانحة المحتملة، مع التشديد على أن توفير الدعم اللوجستي الصادر به تكليف لقوات الأمن الصومالية عامل تمكين رئيسي للعمليات الحالية والمقبلة.

87 - وتواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التركيز على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني بوصفه عاملاً تمكينياً رئيسياً لنقل مسؤوليات التخفيف من خطر المتفجرات. ويجري تعزيز الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية مع الانتشار التدريجي لأفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة المدربة وحصولها تدريجياً على القدرات اللازمة للتخفيف من خطر المتفجرات. وقد أثبتت هذه الجهود نجاحها خلال الفترة المشمولة بالتقرير عندما عثر الجيش الوطني الصومالي على 18 من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وقام بتحبيدها، ونجح في التخفيف من خطر المتفجرات، وبالتالي في إنقاذ الأرواح. وبالموازاة مع ذلك، ساهمت الدائرة في الحفاظ على قدرة قوة الشرطة الصومالية على التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال تقديم تدريب لتجديد المعلومات في مقديشو لفائدة 30 من أفراد الشرطة.

طاء - وجود الأمم المتحدة في الصومال

88 - ظلت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وحتى 7 حزيران/يونيه، كان هناك 957 موظفاً دولياً و 1 405 موظفاً وطنياً منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

ياء - ملاحظات

89 - إنني ممتن للفرصة التي أُتيحت لي لزيارة الصومال في أوائل نيسان/أبريل خلال شهر رمضان المبارك ومشاهدة التقدم المحرز في البلد فيما يتعلق بخطة السلام والأمن والإصلاح الاقتصادي. وأشكر بصدق السيد محمود وشعب الصومال على كرم الضيافة الذي حظيت به. وقد هالنتي الحالة الإنسانية المتردية وتأثرت تأثراً عميقاً بمحنة العديد من المشردين داخلياً، وقد تمكنت من مقابلة بعضهم خلال زيارتي لمخيم بولو عير في بيدواه.

90 - ومنذ تولي السيد محمود منصبه قبل عام، استمر الزخم للنهوض بالأولويات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك تعميق النظام الاتحادي، والمضي قدماً بنموذج للعدالة والمؤسسات الإصلاحية، ومواصلة الكفاح ضد حركة الشباب. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتوثيق التعاون وتعزيز الحوار مع الولايات الاتحادية الأعضاء من أجل النهوض بهذه الأولويات. فمن خلال الحوار المستمر وعلى أساس توافق الآراء يمكن إحراز مزيد من التقدم في خطة بناء الدولة في الفترة المقبلة. وما زلت أشعر بالقلق من محدودية التعاون بين بونتلاندي والحكومة الاتحادية. وأشجع القادة السياسيين في البلد على مواصلة المضي قدماً في مراجعة الدستور بصورة شفافة وشاملة قائمة على توافق الآراء، مع ضمان الاستماع أيضاً إلى آراء النساء والشباب والفئات المهمشة وتمثيلهم بصورة مجدية.

91 - ويساورني قلق بالغ من استمرار النزاع في لاسعانود الذي أسفر عن وقوع مئات الضحايا المدنيين وأدى إلى تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس. وأدى القتال إلى نزوح المدنيين وتردّي الحالة الإنسانية في سول والمناطق المجاورة. وأدعو الأطراف المشاركة في النزاع إلى الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار، والدخول في حوار وتهيئة الظروف التي تسمح بعودة النازحين. وكذلك أحث

السلطات المعنية على ضمان إجراء تحقيق مستقل ونزيه ومحاسبة المسؤولين عن وقوع الضحايا المدنيين وعن تدمير البنية التحتية المدنية.

92 - وأشيد بشعب بونتلان لإجرائه انتخابات تاريخية لمجالس المقاطعات المحلية على أساس صوت واحد لكل ناخب. فهذه الانتخابات تشكل معلما بارزا بالنسبة للوصومال، وتظهر التقدم الذي أحرز في عملية بناء الدولة من خلال المشاركة السياسية للمواطنين الصوماليين، التي تسمح بإسماح أصواتهم وتطلعاتهم وتمثيلهم.

93 - ومع أن المساعدة المستمرة، والزيادة الطفيفة في كمية الأمطار، وتحسّن المحاصيل أمور خفّفت من خطر المجاعة، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تتذر بالخطر، حيث يحتاج نصف السكان تقريبا إلى المعونة الإنسانية. وقد أدت أمطار موسم غو الحالية إلى تحسّن إمكانية الوصول إلى المياه والمراعي؛ ومع ذلك، هناك حاجة إلى هطول مزيد من الأمطار دون انقطاع للتخفيف من أثر الجفاف. وقد نزح نحو 1,4 مليون صومالي، 80 في المائة منهم نساء وأطفال. ويؤدي الأثر السلبي لتغير المناخ على البيئة والجفاف والفيضانات إلى تفاقم الحالة المتردية التي يجد الصوماليون أنفسهم فيها. وتقاديا لتفاقم الحالة الإنسانية، يجب ضمان استدامة الاستجابة الإنسانية الطارئة، إلى جانب استثمارات طويلة الأجل في حلول التنمية المستدامة الشاملة. ويساورني قلق عميق من نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 وأحث الشركاء الدوليين على زيادة تمويل الاحتياجات الإنسانية، وكذلك مبادرات التنمية اللازمة لبناء قدرة المجتمع على الصمود.

94 - وأرحب بالتقدم المحرز في مكافحة حركة الشباب، وأشير إلى الاتفاق الأخير المبرم بين الصومال والبلدان المجاورة له، المعروف باسم مبادرة دول خط المواجهة، من أجل تضافر الجهود للمضي قدما في العمليات ضد حركة الشباب مع تقدم عملية نقل المسؤوليات الأمنية في الصومال. ولا يزال التعاون الإقليمي ضروريا لمعالجة الشواغل الأمنية الإقليمية. وأحث الدول المشاركة في هذه المبادرة على كفالة الاضطلاع بالعمليات العسكرية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى دعم القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

95 - ومع استمرار اتساع نطاق العمليات العسكرية ضد حركة الشباب، يظلّ توفير الحوكمة، وتشجيع المصالحة المجتمعية، وتوفير الخدمات الأساسية أمورا أساسية لتعزيز المكاسب الأمنية. وسيكون من الضروري توفير موارد إضافية لمساعدة الصومال في جهوده الجارية لتحقيق الاستقرار وضمان استدامة أنشطة التعافي السريع وتمهيد الطريق للحلول الطويلة الأجل. وإنني أشجع شركاء البلد الدوليين على مواصلة العمل عن كثب لدعم الحكومة الفيدرالية والولايات الاتحادية الأعضاء والسلطات المحلية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

96 - وألاحظ بقلق متزايد التطورات التي تؤثر على الحيز المدني في البلد، ومنها زيادة عدد الصحفيين المعتقلين والمحتجزين تعسفا بنسبة 76 في المائة، فضلا عن استمرار حملات المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تستهدف المسؤولين الحكوميين. وأدعو السلطات الصومالية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لحماية وتوسيع الحيز المدني للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المعارضة السياسية وغيرها من الأصوات المستقلة في البلد. وأحث أيضا السلطات الصومالية على حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين يقدمون تقارير عن قضايا المصلحة العامة المشروعة ويغطونها.

- 97 - وما زال يساورني القلق من استمرار الاعتداءات على المسؤوليات المنتخبات. وأحث الحكومة على حماية ودعم النساء اللاتي يشغلن مناصب عامة لتمكينهن من المساهمة والمشاركة في الحوكمة بشكل تام.
- 98 - وما زال القلق يساورني أيضا من مستوى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وأهيب بجميع الأطراف إلى وقف ومنع جميع الانتهاكات فورا وإلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإنني أشجع كذلك حكومة الصومال الاتحادية على تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال ومواصلة تنفيذ خطتي العمل لعام 2012 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وبشأن قتل الأطفال وتشويههم، وخريطة طريق عام 2019، بما في ذلك على مستوى الولايات الاتحادية الأعضاء.
- 99 - وأعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والشركاء الآخرين على دعمهم المستمر ومشاركتهم في دعم الجهود التي يبذلها الصومال من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة ببناء الدولة والأمن. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال يساورني قلق عميق من استمرار نقص تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والافتقار إلى الموارد الكافية لتنفيذ عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وأكرر نداءاتي السابقة إلى المجتمع الدولي لتوفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حتى نهاية مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية لضمان قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً.
- 100 - وأرحب بممثلي الخاصة الجديدة، كاتريونا لينغ، التي تولت منصبها في 21 أيار/مايو، وأعرب عن امتناني لنائبة ممثلي الخاصة، أنيتا كيكي غبيهو، التي عملت موظفة مسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على ما أبدته من قيادة. وأشكر أيضا ليزا فيليبينو، الرئيسة السابقة لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على خدماتها وتفانيها، وأرحب بأيسا كاريبو كاسييرا رئيسة جديدة لمكتب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وأخيرا، أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة لما يقومون به من عمل من أجل النهوض ببناء الدولة وبناء السلام في الصومال.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section